و١٩١٨ ، اذ أصبحت بريطانيه قادرة ، بالاحتلال العسكري ، على التحكم بالارض وبثرواتها النفطية ، وقادرة في الوقت نفسه على التصدي للمطالب الاميركية المبنية على امتيازات ما قبل الحرب . وقد لجأ هذا الواقع الجديد أميركه الى اتباع أساليب مختلفة ، مباشرة وغير مباشرة ، للحصول على مطالبها النفطية في فلسطين الامر الذي أصبح صراعا بينها وبين بريطانيه وصل ذروته في العامين ١٩١٩ و ١٩٢٠ .

بدأ الصراع مع الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين . ففي صيف ١٩١٨ بدأ الحاكم العسكري البريطاني في فلسطين بمضايقة اسماعيل الحسيني ، وكيل شركة ستاندارد أويل في القدس(١٩)، كذلك أرسل الجنرال موني ، حاكم فلسطين، والكولونيل ستورس ، حاكم القدس ، يستدعيان زعماء القدس وأعيانها ليستفسرا منهم عن مواقع الزيت التي بحث عنها الاميركيون ، ولم يقنع الانجليز بذلك بل ضغطوا على هؤلاء الاعيان والزعماء ليضطروهم الى الاعتراف(٢٠). وفي أيلول ١٩١٨ أصدرت السلطات العسكرية البريطانية في القدس أوامرها لمندوب ستاندارد أويل بأن يضع تحت تصرف الليفتانت البريطاني جودريك الخرائط وجميع الوثائق الاخرى المتعلقة برخصها التنقيبية في فلسطين ، وقام الضابط المذكور بالاطلاع على هذه الوثائق ودراستها ثم أعادها للشركة(٢١). وفي مذكرة أعدها مستشار التجارة الخارجية الاميركية عن أساليب البريطانيين في فلسطين قال « انهم لا يدعون حجرا دون أن يقلبوه للسيطرة على أماكن البترول ، وأنا متأكد تماما أن فلسطين اذا وقعت في منطقة السيطرة البريطانية فان سوكوني [ستاندارد أويل كومباني أوف نيويورك] ستواجه صعوبات خطيرة » ، وأوصى « بأن على الولايات المتحدة أن تؤكد للسلطات البريطانية ان على هذه السلطات ان تتوقع النزاع اذا حاولت ان تجمد تقدم المصالح الاميركية في فلسطين »(٢٢).

وقبل التطرق الى الصعوبات التي واجهتها ستاندارد أويل التي منعت من التنقيب عن النفط في فلسطين ، تجدر الاشارة الى أمرين لافتين للنظر نعتبرهما من الاساليب غير المباشرة التي لجأت اليها المصالح النفطية الاميركية :

الامر الاول هو قيام المنظمة الصهيونية في أميركه بارسال بعثة للتنقيب عن النفط في فلسطين في حزيران ١٩١٩ . فقد ورد في برقية بعث بها بلفور من باريس الى الجنرال كلايتون ، الضابط السياسي الرئيسي للحملة البريطانية في مصر ، ان « المنظمة الصهيونية في أميركه ستقوم بارسال السيدين جوليوس فوس ووليام فوستر لاجراء استقصاءات في فلسطين متعلقة بالنفط والمعادن ، وتذكر المنظمة.أن استقصاءاتها ستكون سرية جدا وخاصة باستعمالات المنظمة الصهيونية ، وهي تطلب التسهيلات الضرورية التي يمكن أن تقدم لها »(٢٣). وقد وجه الجنرال كلايتون برقية الى اللورد كرزون ، وزير خارجية بريطانيه، يبدي فيها عدم اعتراضه على قيام هذين الشخصين بمهمتهما « شرط أن يأتيا بصفتهما الشخصية ويقدما نسخا من التقارير التي يقومان باعدادها الى الادارة العسكرية »(٢٤).

أما الامر الثاني فهو متعلق بلجنة كنج ــ كرين الاميركية التي قدمت الى المنطقة في صيف ١٩١٩ لاستقصاء رغبات السكان في شكل الحكم الذي يرونه بعد خروجهم من تحت الحكم العثماني . وعلى الرغم من « النوايا الحسنة » التي أظهرها ويلسون تجاه مسألة تقرير المصير بالنسبة للشعوب ، فان هذه اللجنة الاميركية لم تكن تخلو من رائحة الزيت.فقد فطن الجنرال كلايتون الى « ان الكابتن بيل يعمل الان مع اللجنة [كنج ــ كرين] ، وعلاقاته مع شركة ستاندارد أويل معروفة لدينا وسنظل